

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences



دور المربي ورجل الاعلام والمرشد الديني في الوقاية من الجريمة والانحراف

الدكتور عمر التومي الشيباني

الرياض

1414 هـ - 1993 م

دور المربي ورجل الاعلام والمرشد الديني في الوقاية من الجريمة والانحراف

الدكتور عمر التومي الشيباني^(*)

المقدمة :

ستحاول هذه الورقة ذات الطبيعة النظرية أن تلقي الضوء في إيجاز على النقاط الثلاث التالية التي يمكن أن يجرأ إليها الموضوع والتي من خلال توضيحها أو مناقشتها يمكن أن يتضح موضوع الورقة ككل وتتكامل الصورة عنه ، وهذه النقاط الثلاث هي كالآتي :

- ١ - مفهوم الجريمة والانحراف والسلوك المنحرف .
- ٢ - أهمية الوقاية من الجريمة والانحراف ومتطلبات نجاح السياسة الوقائية في المجتمع .
- ٣ - دور المربي ورجل الاعلام والمرشد الديني في الوقاية من الجريمة والانحراف .

١ - مفهوم الجريمة والانحراف والسلوك المنحرف :

فبالنسبة للنقطة الأولى ، فإن الدارس لعلم الإجرام يجد أن للجريمة مفاهيم ومعاني متعددة ، وذلك حسب المجالات المختلفة التي

(*) أستاذ التربية بجامعة الفاتح ، طرابلس ، الجماهيرية العربية الليبية .

يستخدم فيها مصطلح (الجريمة)، فهناك المفهوم الاجتماعي للجريمة، وهناك المفهوم الخلقي لها، والمفهوم القانوني لها، وذلك بالإضافة إلى مفهومها في الشريعة الإسلامية.

أ - فالجريمة في مفهومها الاجتماعي تشمل جميع الأفعال والتصرفات التي فيها انتهاك وخروج عن قيم ونظم المجتمع، وبعبارة أكثر تحصيلاً أن الجريمة بمفهومها الاجتماعي يقصد بها: (كل سلوك مضاد للمجتمع، أو كل فعل يتنافى مع روح المجتمع ومبادئه).

ولما كانت المجتمعات تختلف في أعرافها وتقاليدها وقيمها ونظمها، فإن الجرائم الاجتماعية تختلف بالتالي من مجتمع لآخر، فما يعد جريمة أو مخالفة في مجتمع ما قد لا يعد جريمة أو مخالفة اجتماعية في مجتمع آخر، وبخاصة إذا كان المجتمعان مختلفان في الدين السائد فيهما، وفي نظمها الخلقية.

ومن الجرائم أو المخالفات الاجتماعية في مجتمع عربي مسلم، يلتزم بالقيم والتقاليد العربية والإسلامية الأصيلة مثل الأكل في الطرقات، وسير الشخص حافي القدمين وهو غير مضطر لذلك، واحتراف التسول من غير حاجة إليه، والهروب من البيت أو المدرسة، والمعاكسات الهاتفية، والوقعة بين الناس، والتمرد على قيم وتقاليده المجتمع، إلى غير ذلك من الأفعال والتصرفات التي قد يجرمها المجتمع ويعتبرها مخالفة لقيمه ونظمه وتقاليده الأصيلة.

ب - والجريمة في مفهومها الخلقي تشمل كل قول أو فعل أو تصرف تتوافر فيه أركان المسؤولية الخلقية ويتعارض مع القيم والمبادئ

الخلقية التي يلتزم بها المجتمع العربي المسلم، مثل قيم: الايمان، والصدق، والأمانة، والوفاء بالعهد والوعد، والاخلاص في العمل والدقة فيه، والرحمة، واللين، والعدالة، والعفة، والتسامح، وما إلى ذلك من القيم والمبادئ والقيم الخلقية التي يلتزم بها المجتمع المسلم ويلتزم بها أفرادها ويفترض فيهم أن يلتزموا بها، والتي يعتبر انتهاكها جريمة خلقية في مجتمع عربي مسلم. ومن الجرائم الخلقية في هذا المجتمع: الكذب، وعدم الوفاء بالوعد والعهد، وخيانة الأمانة، والغش والتدليس، والنفاق، والاهمال، والقسوة، والظلم، والتحلل الخلقي، والتعصب لغير الحق، وما إلى ذلك.

ج - والجريمة في مفهومها القانوني تشمل كل قول وفعل أو سلوك تتوافر فيه شروط وأركان المسؤولية الجنائية وتم فيه خرق لقانون العقوبات المعمول به في المجتمع. ويعرفها البعض بأنها: (الواقعة المنطبقة على أحد نصوص التجريم، إذا أحدثها انسان أهل للمسئولية الجنائية).

ويعرفها بعض آخر بأنها: (فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر له القانون عقوبة أو تدبيراً احترازياً)، أي (وقائياً). ويعرفها الدكتور محمد خلف بأنها: (كل فعل أو امتناع ممنوع قانوناً تحت طائلة العقوبة أو التدبير الوقائي)^(١).

١ - ينظر: الدكتور محمد خلف، مبادئ علم الاجرام، الطبعة الرابعة، مصراته، الجماهيرية العربية الليبية: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ١٩٨٦، ٩١-٢٤.

وقد قسمت الجرائم القانونية عدة تقسيمات، حسب معايير واعتبارات متعددة، من بين هذه التقسيمات: تقسيمها - حسب العقوبة المقررة لها - إلى جنایات، وجنح، ومخالفات، وإلى جرائم مضرة بالمصلحة العامة، وذلك مثل الجرائم التي ترتكب ضد الدين، وضد الأمن العام للمجتمع وضد السلامة العامة، وأخرى مضرة بآحاد الناس، وذلك مثل الجرائم التي ترتكب ضد حريات الأفراد وضد شرفهم وضد أموالهم وممتلكاتهم، كالقتل، والجرح، والاعتصاب وهتك العرض، والقذف، والسب، والسرقة، والاحتيال، وما إلى ذلك. كما يمكن تقسيمها إلى جرائم بسيطة وأخرى جرائم اعتياد. ويقصد بالجريمة البسيطة الجريمة التي يجرم المشرع فيها الفعل في حد ذاته، بحيث يكفي فيها أن يقع الركن المادي للجريمة، وذلك كما في جرائم القتل والسرقة والنصب وما إلى ذلك. أما جريمة الاعتياد فهي التي يفصح النشاط المكون لركنها المادي عن حالة الاعتياد لدى الجاني، بحيث يأتي عملاً مادياً يتكرر وقوعه منه، وذلك مثل إدارة محل للدعارة أو الفجور، ولا يزال هناك من يقسم الجرائم القانونية حسب وجود القصد الجنائي أو عدم وجوده لدى الجاني، وإلى جرائم عمدية يتوافر فيها القصد الجنائي لدى الجاني كالقتل العمد، وأخرى غير عمدية ينتفي فيها القصد الجنائي كالقتل الخطأ.^(١)

د - والجريمة في الشريعة الإسلامية تعني: (كل محظور زجر الله عنه بحد أو تعزير، والحد هو العقوبة المقدرة الواجبة حقاً لله، ومنه

١ - ينظر نفس المرجع السابق، صفحة ٢٤ - ٢٨.

القصاص . أما التعزير فهو عقوبة غير مقدرة واجبة حقاً لله أو للأفراد . وتتفق الشريعة الاسلامية مع القانون الوضعي على أنه : (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص) وبعد بيان صريح في كتاب الله أو سنة رسوله أو التماس للحكم من الأدلة الشرعية الأخرى عن طريق الاجتهاد الشرعي . وإذا كان هناك من اختلاف بين الشريعة والقانون ، فإن القانون يحصر الجرائم بالنص عليها كتابة مع تحديد عناصرها وأركانها ولا يعتبر فعلاً ما جريمة إلا إذا نص عليه كتابة مهما كان هذا الفعل ، في حين أن الشريعة الاسلامية ترى أن لكل فعل حكماً غير أن هذا الحكم قد يكون محدداً كما هي الحال بالنسبة لجرائم الحدود ، وقد يكون غير محدد يخضع لتقدير القاضي وولي الأمر ، كما هي الحال في جرائم التعزير^(١)

ويميز النظام الاجرائي الجنائي في الشريعة الاسلامية بين ثلاثة أنواع من الجرائم ، وهي جرائم الحدود ، وجرائم القصاص والدية ، وجرائم التعازير . فجرائم الحدود ، في نظر هذا النظام ، هي الجرائم المعاقب عليها بحد ، والحد هو العقوبة المقدرة لله تعالى التي لا تقبل الاسقاط من الأفراد ولا من الجماعة ، وذلك مثل جرائم الزنا ، والقذف ، وشرب الخمر ، والسرقه ، والحراقة ، والردة ، والبغي . وجرائم القصاص والدية هي الجرائم التي

١ - ينظر: الدكتور جعفر جواد الفضلي (الأصل براءة المتهم في الشريعة الاسلامية)، في : المتهم وحقوقه في الشريعة الاسلامية (ج ١) الرياض : المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ١٩٨٦ ، صفحة ١٩٢ - ١٩٤ .

يعاقب عليها بقصاص أو دية، وعقوبة القصاص والدية هذه هي عقوبة مقدرة حقاً للأفراد. وجعل هذه العقوبة حقاً للأفراد يعني أنه للمجنى أن يعفو عنها إذا شاء، وعفوه عنها يسقطها. وتتمثل جرائم القصاص والدية في جرائم القتل العمد، والقتل شبه العمد، والقتل الخطأ، والجناية على ما دون النفس عمداً، والجناية على ما دون النفس خطأ. أما جرائم التعازير فهي الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبة أو أكثر من عقوبات التعزير، (أي التأديب). والعقوبات في جرائم التعزير غير مقدرة، تترك للمقاضي أن يختار منها في كل جريمة ما يلائم ظروف الجريمة وظروف المجرم.^(١)

هـ - وما ينبغي ملاحظته على المفاهيم والتقسيمات السالفة الذكر للجريمة، أنه على الرغم من أنه من الناحية النظرية وفي مجتمع علماني يفصل بين الدين والدولة، قد يكون ممكناً أن يفصل ويميز بين المفاهيم الأربعة السالفة الذكر للجريمة، فإنه من الناحية العملية وفي مجتمع عربي مسلم يؤمن بالاسلام ويلتزم بقيمه وتعاليمه ومبادئه ويعتبره المصدر الأساسي لقيمه وأخلاقه وتشريعاته وقوانينه، ولا يفصل بين الدين والدولة، قد لا يكون ممكناً الفصل بين المفاهيم الأربعة للجريمة، بل هي مترابطة متداخلة فيما بينها. فما يعتبر جريمة اجتماعية هو في المجتمع

١ - ينظر: الدكتور عبد المجيد محمود مطلوب، (الأصل براءة المتهم) في: التهم وحقوقه في الشريعة الإسلامية، (ج ١)، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٨٦ صفحة ٢٠٤ - ٢٠٦.

المسلم جريمة أو مخالفة خلقية ودينية، وينبغي أن يكون مخالفة قانونية أيضاً، لأنه لا عبرة للعادات والتقاليد الاجتماعية إذا لم يكن لها سند ديني وخلقى، وليس للمجتمع أن يحسن أو يقبح إلا ما حسنه أو قبحه الشرع. وإذا لم ينسجم تحسينه وتقبيحه مع تحسين وتقبيح الشرع، فإنه ليس على أفراد وجماعته أن يلتزموا بهما. وينبغي لقوانينه الوضعية أن تستند إلى مبادئ الاسلام وقواعد الشريعة الاسلامية وتحمي ما يعتبره الاسلام مصالح أساسية للفرد والمجتمع كالنفس، والمال، والدين، والعرض، والعقل، وتجرم وتعاقب كل ما فيه انتهاك لقيم ومبادئ وتعاليم الدين والخلق القويم واعتداء على المصالح الأساسية للفرد والمجتمع السالفة الذكر. ومن شأن القوانين إذا كانت مستندة إلى الدين ومستمدة من مبادئه أن (تكون أقرب إلى الوجدان وأقرب إلى نفوس الناس وقلوبهم وضمائرهم، يطيعها الناس لا بعصا السلطان ولا بقهر الحكومة ليس غير، ولكن بصوت في القلب ورهبة من الله سبحانه وتعالى وخوفاً من عقابه وطمعاً في ثوابه. . . فلا تكون طاعة الأفراد للقوانين ضرباً من ضروب المسكنة والخنوع. . . (ومن شأن القانون المستمد من الدين) أن يقلل الفرار من أحكامه، لأن الناس يستشعرون الخشية من الله إذ يحاولون الفرار ويحسون من داخل نفوسهم مراقبة الله إذا ضعفت مراقبة الانسان. وإيقاظ الضمير الديني يمنع الوقوع في الجريمة ويحول دون ارتكابها. فإذا استيقظ الضمير الديني ذهب الحقد الذي يولد الجريمة، ذلك أن جماع أسباب الجرائم هو حقد

الجاني على المجتمع وفقدانه الاحساس برابطة من الرحمة تربطه به . . (١)

و- والانحراف أعم في مفهومه من الجريمة ، وبالتالي فإنه كلما وجدت الجريمة وجد الانحراف ، ولا يلزم من وجود الانحراف وجود الجريمة ، لأنه يلزم من وجود الأخص وجود الأعم ، ولا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص ، فقد ينحرف الشخص ، ولكنه لا يعد مجرمًا إذا لم تتوافر في انحرافه أركان الجريمة ولا شروط المسؤولية الجنائية من بلوغ وعقل وادراك وإرادة واختيار وقصد جنائي .

والانحراف - مثله مثل الجريمة - قد يكون اجتماعياً ، وقد يكون خلقياً ودينياً ، وقد يكون قانونياً . فإذا كان الانحراف عن قيم المجتمع ونظمه وتقاليده الأصلية سمي انحرافاً اجتماعياً ، وإذا كان عن القيم والمبادئ الخلقية والتعاليم الدينية سمي انحرافاً خلقياً أو دينياً ، وإذا كان عن القواعد التي رسمتها القوانين الوضعية سمي انحرافاً قانونياً . ويمكن أن يضاف إلى ذلك الانحراف النفسي الذي يعني الخروج عن العمليات النفسية السوية وعن معايير السلوك السوي .

١ - ينظر: طلعت أبوزهرة، (دور المؤسسات الدينية في مقاومة الانحراف ومنع الجريمة)، في: السياسة الجنائية في التشريع الاسلامي (من سلسلة الدفاع الاجتماعي، العدد الرابع)، الرباط، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، ١٩٨٢، صفحة ٥٠.

ز- ويرتبط بالجريمة والانحراف السلوك الاجرامي أو المنحرف الذي هو جزء من السلوك الانساني العام الذي يشمل جميع أفعال ومناشط وتصرفات الانسان البدنية والعقلية والانفعالية أو الوجدانية .

والسلوك المنحرف يعني في مفهومه العام كل فعل أو نشاط أو تصرف فيه خروج عن قيم ونظم وتقاليذ المجتمع الأصلية أو عن القيم الدينية والخلقية أو عن القواعد الدينية أو عن معايير السلوك السوي . والسلوك المنحرف بهذا المعنى يحمل في طياته عدم التوافق والشذوذ عن الوسط والخروج عن المألوف والمخالفة لسلوك الأسوياء .

وقد فرق بعض علماء الاجرام الحديث بين (الفعل المنحرف) و(السلوك المنحرف)، فذكر أن (الفعل المنحرف) يرتكبه كثير من الناس دون أن يصبحوا منحرفين ومن ثم فإن (الفعل المنحرف) لا يمكن الاعتماد عليه وحده في التمييز بين الشخص المنحرف والشخص غير المنحرف . في حين أن السلوك المنحرف هو صفة تميز الشخص المنحرف . ويمتاز هذا (السلوك المنحرف) باستمراريته النسبية ويتمحور ميول واتجاهات الشخصية فيه حول النشاط المناهض للمجتمع ، بحيث يصبح سمة واتجهاً نفسياً واجتماعياً تقوم عليه شخصية المنحرف وتستند إليه في تفاعلها مع مواقف الحياة وأحداثها .^(١)

١ - ينظر: الدكتور محمد عياط (بعض الملامح البارزة لجنوح الأحداث بالمغرب) =

ح - وعلى الدارس لاتجاهات الجريمة والانحراف والجنوح بين الأحداث والكبار الراشدين على حد سواء في المجتمع العربي، أن يدرك أن الجريمة والانحراف في السلوك يرتبطان على مستوى الفرد بشخصية الفرد ككل التي تشمل تكوينه البدني والعقلي والانفعالي والروحي، وأنها يعتبران في الوقت نفسه من الظواهر والمشكلات الاجتماعية التي تنشأ في مجال اجتماعي تحدده ظروف الزمان والمكان، وتحمل النظام الاجتماعي والاقتصادي فيه جزءاً من المسؤولية في هذه الظواهر والمشكلات، كما عليه أن يدرك أنها ينشأ عن عدد من العوامل والأسباب والمتغيرات المتشابكة والمتداخلة والمتفاعلة فيما بينها، ليست التنشئة الاجتماعية الأولى في الأسرة والأساليب التربوية الأسرية الخاطئة، والعلاقات الأسرية السيئة، والتفكك الأسري، وضعف رقابة الأسرة على أولادها، وإهمال الوالدين لأولادهم وتقصيرهما في رعايتهم وتوجيههم التوجيه السليم، وانخفاض المستوى التعليمي للوالدين، وانخفاض دخل رب الأسرة، وسوء الأحوال السكنية، والجيرة السيئة، والرفقة السيئة، والهجرة الواسعة من الريف إلى المدن ومن مواطن النشأة الأولى، والتحضر السريع، وضعف الرقابة والروابط الاجتماعية في المجتمع، والأخذ بأسباب الحضارة الصناعية المادية، والتوسع في

= بحث القي في: الندوة العربية نحو صيغة عربية لمعالجة ظاهرة جنوح الأحداث التي عقدت بطرابلس الجماهيرية فيما بين ١٠-١٣ أكتوبر ١٩٨٨م صفحة ٢٠ (مطبوع على الآلة الكاتبة).

التصنيع وما ينشأ عن ذلك من هجرة داخلية وحراك اجتماعي وتخلخل وتفكك وضعف في العلاقات الاجتماعية، وارتفاع معدلات البطالة بين من هم في سن العمل (١٦ - ٦٠ سنة) وما ينشأ عن هذه البطالة من فقدان لمصدر دخل يسد نفقات المعيشة ومن غربة عن النفس وعن المجتمع ومن كراهة وحقد على المجتمع ومن فراغ قاتل يدفع إلى ارتكاب الجريمة، والتنمية غير الشاملة وغير المتكاملة وغير المتوازنة، والعمل المبكر، والفشل المدرسي، والتخلف الدراسي، والتسرب المدرسي، والفشل في إشباع الحاجات الأساسية، وضعف الوازع الديني والخلقي، وفقدان المعايير الخلقية السوية، والتخلف العقلي، والاستعداد الوراثي للجرام، ووجود نزعة سيكوباتية لدى الفرد، إلا بعض هذه العوامل والأسباب والمتغيرات الذاتية والاجتماعية التي تنشأ عنها ظاهرة الجريمة والانحراف في السلوك.^(١)

٢ - أهمية الوقاية من الجريمة والانحراف ومتطلبات نجاح السياسة الوقائية في المجتمع :

أ - وأياً كانت العوامل والأسباب والمتغيرات التي تكمن وراء ظاهرة الجريمة والانحراف في المجتمع العربي، فإنه لا بد لهذا المجتمع

١ - ينظر: الدكتور مصطفى عبدالمجيد كارة (التخطيط للتنمية وأثره على الوقاية في الأحداث) بحث ألقى في الندوة السابقة (غير مطبوع)، كما ينظر أيضاً: (البطالة والجريمة والمعادلة الصعبة أمام المجتمعات المتقدمة والنامية) إعداد: عرسان عبداللطيف، مجلة «الأمن والحياة» السنة السادسة، العدد ٦٤، أكتوبر - نوفمبر ١٩٨٧م، صفحة ٣٤ - ٤٥.

بكافة أفراد وقواه وجماعاته ومؤسساته ومنظّماته وأجهزته، أن يواجه هذه الظاهرة الاجتماعية المرضية مواجهة شاملة متكاملة، تأخذ في اعتبارها كافة جوانب الظاهرة أو المشكلة وكافة العوامل والأسباب والمتغيرات والظروف ذات العلاقة بها، حيث أنه لا يمكن لهذا المجتمع أن يحقق تنمية حقيقية وشاملة ويحقق رضا بين أفراد وجماعاته إلا بالمواجهة الفاعلة والشاملة لظاهرة الجريمة والانحراف بكافة مظاهرها وأشكالها وتحقيق الأمن على النفس والشرف والمال. فالعلاقة بين الأمن والتنمية علاقة وثيقة وذات تأثير متبادل، حيث إنه لا تنمية بدون أمن، ولا أمن بدون تنمية شاملة، ومن خصائص المواجهة الشاملة لظاهرة الجريمة والانحراف: أنها تأخذ في اعتبارها كافة مظاهر وأشكال الجريمة والانحراف وكافة العوامل والأسباب والمتغيرات والظروف ذات امكانية التأثير فيها، وأنها تهتم وتتكامل بين الجوانب أو الأبعاد الثلاثة للرعاية والخدمة الاجتماعية، وهي: البعد الوقائي، والبعد العلاجي، والبعد الإنمائي أو الإنشائي، مثلها في ذلك مثل مواجهة بقية المشكلات الاجتماعية والمشكلات الثقافية والتربوية والمشكلات الصحية والنفسية، ومثل مختلف أنواع الرعاية. إن العمل الأمني في المجتمع ومواجهة الجريمة والانحراف فيه كل لا يتجزأ ولا يتحقق بصورة كاملة ومرضية إلا بالربط أو التكامل بين الأبعاد الثلاثة المشار إليها.

وإذا كان ما يهم هذه الورقة في المقام الأول هو البعد الوقائي في هذه المواجهة، فإنه من الواجب الإشارة إلى أن الجوانب أو

الأبعاد الثلاثة المشار إليها مترابطة ومتداخلة فيما بينها، ويخدم بعضها بعضاً، ومن ثم فإنه من الصعب الفصل بينها إلا بقصد الدراسة، فإذا كانت الوقاية من الجريمة والانحراف تعني في أبسط معانيها تفادي الجريمة والانحراف قبل وقوعها، فإن المقصود بالعلاج في مجال مواجهة الجريمة والانحراف هو مكافحة الجريمة والانحراف الواقعين بالفعل وضرب كل تمرد وانحراف يمس الجماعة أو الأفراد وتتبع المجرمين والمنحرفين والكشف عنهم وعقابهم بما يتلاءم مع جرائمهم وانحرافاتهم، أو منع حدوث الجريمة للمرة الثانية، أي منع وقوع الجريمة مرة أخرى بعد أن سبق وقوعها، وحسب هذا المعنى، فإن العلاج الذي يبدأ في مرحلة ما بعد وقوع الجريمة ينطوي ضمناً على معنى الوقاية. كذلك الجانب أو البعد الانمائي أو الانشائي في مواجهة ظاهرة الجريمة والانحراف، فإنه بحكم اهتمامه بتنمية المعارف والقدرات والمهارات والاتجاهات المرغوبة لدى الفرد من خلال عمليات التعليم والتدريب والتثقيف والتوعية لمساعدته على التوافق أو التكيف مع نفسه ومع الوسط الذي يعيش فيه وتمكينه من العيش بأمن واطمئنان وسلام - ينطوي هو الآخر على معنى الوقاية.^(١)

ب - وبالنسبة للبعد الوقائي بالذات الذي يهم هذه الورقة في المقام الأول، فإنه يعتبر أهم جوانب وأبعاد المواجهة للجريمة

١ - تنظر: الدكتور فوزية العطية (الفديو وجنوح الأحداث) بحث ألقى في الندوة العربية نحو صيغة عربية لمعالجة ظاهرة جنوح الأحداث، التي عقدت في طرابلس، الجماهيرية، فيما بين ١٠-١٣/١٠/١٩٨٨م صفحة ١٤.

والانحراف، لأن الوقاية السليمة والفاعلة من شأنها أن تحول دون وقوع الجريمة والانحراف وتتفاداهما قبل وقوعهما، وتوقف انتشارهما وعدوهما، وتسهم بالتالي في إعداد البيئة الصالحة وتحول دون نمو ونشوء الشخصية المجرمة أو المنحرفة. ومن غير شك أن (منع الجريمة قبل وقوعها... أجدى وأنفع للمجتمع وصيانة له من آثارها، وحفظ له من الانحراف الذي يقود إلى ارتكابها).^(١)

ولما كانت الشخصية تنمو نتيجة تفاعل عوامل متعددة ذاتية وخارجية، فإن الوقاية من الجريمة تهدف فيما تهدف إليه إلى مراقبة وضبط هذه العوامل والظروف، بما في ذلك ظروف ووسائل التعليم ووسائل الاعلام ومناشط وسبل الوعظ والارشاد الديني. ومن خصائص الوقاية الناجحة الشمول لكافة الجوانب الثقافية والحضارية والاجتماعية والاقتصادية والصحية ذات العلاقة بها والتأثير فيها.

جـ ومن متطلبات ومقتضيات الوقاية الناجحة أن تحدد بوضوح فلسفتها وأهدافها العامة وسياساتها واستراتيجياتها، وأن يتم التخطيط لها على أسس علمية سليمة وفي ضوء الفلسفة والأهداف المحددة لها، وأن يتم الربط بين سياساتها وخططها وبين السياسة الأمنية والاجتماعية العامة وخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، بحيث تنصهر السياسة الوقائية

١ - طلعت أبوزهرة، مرجع سابق، صفحة ٥١.

ضمن السياسة الأمنية والاجتماعية وتندمج خطط الوقاية من الجريمة والانحراف ضمن خطط التنمية الشاملة .

ومن متطلبات ومقتضيات الوقاية الناجحة من الجريمة والانحراف: أن يتم التصدي فيها مبكراً للنزاع الرافضة لقيم المجتمع ونظمه وقوانينه وللانحراف في بدايته قبل أن يتمكن من الشخص ويصبح عادة متأصلة في نفسه، لأنه بعد حدوث الانحراف وتكرر مظاهره تدخل مواجهته في مرحلة العلاج التي هي أصعب من الوقاية وتحتاج إلى جهود أكثر وتكاليف أكبر. ومن هذه المتطلبات أيضاً أن يتم التخطيط للوقاية من الجريمة والانحراف في ضوء عواملها وأسبابها، بحيث يستهدف التخطيط لها القضاء على العوامل والأسباب، أو على الأقل التقليل منها والتخفيف من تأثيرها السلبي الضار وإيجاد ما يوازن تأثيرها السلبي بمؤثرات ايجابية. كذلك من متطلبات نجاح السياسة الوقائية أن تتعاون كافة مؤسسات المجتمع ومنظماته وأجهزته وكافة الأطراف المعنية فيه التي لها علاقة بمواجهة مشكلة الجريمة والانحراف والتي لها امكانية الاسهام في تطبيق وانجاح السياسة الوقائية المرسومة لمواجهة مشكلة الجريمة والانحراف.

د - ومن المؤسسات المجتمعية التي يمكنها، بل التي عليها أن تسهم في الوقاية من الجريمة والانحراف: البيت والأسرة، والمدرسة، والمؤسسات الاصلاحية، ومؤسسات الرعاية والخدمة الاجتماعية، والنوادي الرياضية والثقافية والاجتماعية، ومراكز

الشباب، والمؤسسات والمراكز الصحية، ومراكز التدريب والتأهيل المهني، والمؤسسات العدلية والقضائية والادارية، وأجهزة الشرطة، والمراكز الثقافية، والمسارح ودور الخيالة، والاذاعة المسموعة والمرئية، ودور النشر والمكتبات العامة والصحافة، والمساجد والمؤسسات الدينية الأخرى، وما إلى ذلك من المؤسسات والأجهزة المجتمعية التي عليها أن تسهم في الوقاية من الجريمة والانحراف بأشكالها القديمة والمستحدثة وفي تطهير المجتمع من مختلف مظاهر الانحراف والحفاظ على أمن الفرد فيه وضمان سلامته وحرية وحماية ممتلكاته وتحقيق أكبر قدر من الاستقرار له.

واسهام هذه المؤسسات والاجهزة في الوقاية من الجريمة والانحراف يتم من خلال ما تقوم به من أنشطة وعمليات مثل؛ التنشئة الاجتماعية السليمة والتعلم والتربية السليمين، والارشاد أو التوجيه النفسي والاجتماعي والتربوي والديني والمهني، والنشاط الرياضي والثقافي والاجتماعي، والترويح والترفيه، وشغل أوقات الفراغ بمناشط نافعة للفرد والمجتمع، والتدريب والتأهيل المهنيين، ومراقبة الحدود ومداخل البلاد والموانئ ضد تهريب المسكرات والمخدرات، والرقابة على الأغاني والأشرطة المسموعة والمرئية والمطبوعات الضارة بالأخلاق، والتوعية الثقافية والاجتماعية والقانونية والدينية، والاعلام الثقافي والاجتماعي والديني.

ومعظم المناشط والعمليات التي تقوم بها المؤسسات والأجهزة السالفة الذكر، تدخل في النشاط التربوي بمعناه العام الواسع وتستهدف أهدافاً تربوية حيث أنها جميعاً تستهدف إحداث تغيرات مرغوبة في سلوك الأفراد وفي الحياة العامة المحيطة بهم، وهذا ما تعنيه التربية في أحد معانيها الذي يقرر أنها: (عملية إحداث تغيير مرغوب فيه في سلوك الفرد وفي حياة المجتمع، فأى جهد يبذل في سبيل إحداث هذا التغيير المرغوب فيه في سلوك الفرد أو في حياة المجتمع هو جهد تربوي، سواء قامت به مؤسسات التربية المقصودة كالمدارس والمعاهد والكلليات والجامعات، أو قامت به مؤسسات أخرى كالمؤسسات التي سبقت الإشارة إليها غير المدرسة.^(١)

هـ وتسليماً بأن جميع المؤسسات والأجهزة السالفة الذكر لها إمكانية الإسهام في الوقاية من الجريمة والانحراف، يجرنا إلى التسليم أيضاً بأن جميع القائمين والعاملين في هذه المؤسسات لهم إمكانية الإسهام أيضاً في الوقاية من الجريمة والانحراف إذا ما تحلوا بالصلاح وتسلحوا بسلاح العلم والثقافة العامة الواسعة والوعي الشامل والدين المتين والخلق القويم والالتزام بقضايا المجتمع والاهتمام بمشكلاته وأدوائه التي من بينها مشكلة الجريمة

١ - ينظر: عمر التومي الشيباني، (دور التربية في وقاية الأحداث من الانحراف في الوطن العربي) قدم في: الندوة العربية، نحو صيغة عربية لمعالجة ظاهرة جنوح الأحداث، التي عقدت بمدينة طرابلس الجماهيرية، فيها بين ١٣-١٠/١٩٨٨، صفحة ١١-١٧.

والانحراف، لأن فاعلية المؤسسة أو الجهاز إنما تكمن في النهاية في كفاية القائمين عليها والعاملين بها. قرب الأسرة، وولي الأمر، والمعلم، أو الأستاذ، والمدرّب المهني، والموجه التربوي، والموجه المهني، والمرشد النفسي، والاختصاصي الاجتماعي، ورائد الشباب، والمشرف الرياضي أو الثقافي أو الفني، وإمام المسجد، والمرشد الديني، والصحفي، ورجل الاعلام عموماً، وصاحب دار النشر، والقاضي، ورجل الشرطة. لهم جميعاً امكانية الاسهام في مواجهة مشكلة الجريمة والانحراف في مجتمعهم وعليهم تقع مسئولية الاسهام في الوقاية من الجريمة والانحراف التي اعتبرناها سابقاً بعداً من أبعاد هذه المواجهة، وأي جهد يبذلونه في سبيل الوقاية من الجريمة والانحراف يدخل في مفهوم التربية بمعناها الواسع العام الذي سبقت الإشارة إليه، طالما أنهم يستهدفون إحداث التغيير المرغوب فيه في سلوك أفراد مجتمعهم وفي حياة مجتمعهم.

٣ - دور المربي ورجل الاعلام والمرشد الديني في الوقاية من الجريمة والانحراف :

أولاً : نظرة عامة :

- ١ - ولكن على الرغم من أن جميع الأشخاص السالفي الذكر لهم امكانية الاسهام في الوقاية من الجريمة والانحراف في مجتمعهم، فإن ما يهم هذه الورقة، بصورة مباشرة - كما حدد في عنوانها -

ثلاثة أطراف منهم فقط، هم: المربي بمعناه الخاص، ورجل الاعلام، والمرشد الديني، الذين يمثلون ثلاث مؤسسات أساسية من مؤسسات المجتمع العربي المسلم، وهي: المدرسة بمستوياتها ومراحلها المختلفة، والمؤسسة الاعلامية بأنواعها وأشكالها المختلفة، والمسجد أو المؤسسة الدينية.

فهذه المؤسسات الثلاث تعتبر من أهم مؤسسات المجتمع التي يتفاعل معها أفراد المجتمع ويتأثرون بما يجري فيها من نشاط وممارسات في سلوكهم وحياتهم. وهي جميعاً تعتبر مؤسسات تربوية بالمعنى العام للتربية، وجميع القائمين عليها والعاملين بها لهم امكانية الاسهام في العملية التربوية في المجتمع، بل عليهم تقع مسئولية الاسهام في هذه العملية وفيما تعنيه من إحداث التغير المرغوب فيه في حياة مجتمعهم وفي سلوك أفراد مجتمعهم، وفي مواجهة مشكلات مجتمعهم التي من بينها مشكلة الجريمة والانحراف.

٢ - وعلى الرغم من اختلاف المؤسسات التي يمثلها وينتمي إليها هؤلاء الأشخاص أو الأطراف الثلاثة، فإن لهم أهدافاً مشتركة يسعون إلى تحقيقها من بينها: إصلاح شأن العقيدة الدينية في النفوس، وتنمية الوازع الديني والخلقي في النفس، وبناء روح الجِد وتقدير المسئولية وإرادة التغير وضبط النفس.

من بينها: إصلاح شأن العقيدة الدينية في النفوس، وتنمية الوازع الديني والخلقي في النفس، وبناء روح الجِد وتقدير

المسئولية وارادة التغيير وضبط النفس ومقاومة الشر وطغيان المادة في نفس الفرد، وحماية حقوق الأفراد في الكرامة والحرية والأمن والطمأنينة والعدالة والمساواة والمعرفة السليمة والوقاية من الجريمة والانحراف، وإعداد البيئة الصالحة وتكوين المجتمع الفاضل، ونشر الوعي التربوي والثقافي والاجتماعي والديني والقانوني، وحماية المجتمع من الاجرام والانحراف بمختلف ألوانها ومصادرها، وما إلى ذلك.

٣ - ولتستطيع الأطراف الثلاثة تحقيق الأهداف العامة المشتركة السالفة الذكر، فإن عليها واجبات ومسئوليات مشتركة، قد يكون من أهمها: التحلي بالدين والأخلاق الفاضلة، وضرب المثل الطيب والقدوة الحسنة في السلوك، والتحلي بالصدق والأمانة والاخلاص والاستقامة وضبط النفس وهدوء الاعصاب والصبر والتواضع واللين والرحمة والتضحية والقناعة والعفة والتعفف عما في أيدي الناس، والشجاعة والاقدام، والمهارة في إقامة علاقات انسانية ناجحة، وما إلى ذلك من الأخلاق الفاضلة والمهارات التي على المربي ورجل الاعلام والمرشد الديني أن يتحلوا بها، كذلك تقع عليهم مسئولية تعميق وتوسيع دائرة معارفهم ومعلوماتهم الاجتماعية والنفسية والدينية والاعلامية، والاستفادة من نتائج الأبحاث العلمية ومن خبرات وتجارب غيرهم في مجال الوقاية من الجريمة والانحراف، وتطوير طرائقهم وأساليبهم ووسائلهم باستمرار، وتقويم جهودهم وأعمالهم

وخططهم وبرامجهم وطرائق وسبل ووسائل أدائهم باستمرار لتحديد نقاط القوة والضعف فيها والعمل على تطويرها، وتجديدها باستمرار، والارتباط بقضايا مجتمعاتهم والاسهام في مواجهة مشكلاته وتغيير حياته إلى الأفضل، وتجنب كل ما من شأنه أن يقلل من تأثيرهم وفاعليتهم مثل النفاق والتملق والتزلف والطمع واللهث وراء المال والمناصب والجاه والعجب والكبر والغرور والقسوة وما إلى ذلك .

٤ - ولتستطيع هذ الأطراف الثلاثة تأدية واجباتها ومسئولياتها تجاه الوقاية من الجريمة والانحراف، فإن لها حقوقاً ينبغي أن تتمتع بها، حيث أن الواجبات لا بد أن تقابلها حقوق، إذا ما أريد الاستمرار في تأدية الواجبات والمسئوليات بفاعلية وروح عالية . ومن الحقوق العامة التي ينبغي أن تتمتع بها الأطراف الثلاثة : الاعتراف بفضلهم، وتقدير الجهود التي يبذلونها في سبيل الوقاية من الجريمة والانحراف، والحفاظ على كرامتهم وتأمين الحرية الملزمة لهم بحيث يستطيع الواحد منهم أن يقول ما يراه حقاً في حدود اللياقة والأداب المرعية وأن يبدي رأيه فيما يتصل بالسياسة الجنائية والوقائية في المجتمع الذي يعيش فيه بصراحة، وتهيئة الظروف المادية والنفسية والاجتماعية المناسبة التي تمكنهم من القيام بالدور المتوقع منهم في ميدان الوقاية من الجريمة والانحراف، وتوفير فرص التدريب والتأهيل المناسبة والمستمرة لهم .

٥ - وبجانب ضرورة تمتع الأطراف الثلاثة بالحقوق السالفة الذكر وغيرها، فإن هناك كثيراً من المتطلبات المشتركة التي يحتاجها النجاح في الدور المتوقع منهم في الوقاية من الجريمة والانحراف والتي ترتبط بالحقوق السالفة الذكر، ومن هذه المتطلبات: تحديد فلسفة وأهداف وأولويات السياسة الوقائية في المجتمع، والتخطيط السليم للوقاية من الجريمة والانحراف، ووضع استراتيجية محددة المعالم، وتحديد الوسائل المناسبة لتحقيق أهداف الوقاية وتحديد دور الأطراف الثلاثة في العملية الوقائية ووضع معطيات ونتائج الأبحاث العلمية وتجارب مختلف البلدان الأخرى ونتائج جهود الأجهزة المتخصصة في المنظمات الدولية والاقليمية والقومية ذات العلاقة بالوقاية من الجريمة والانحراف أمام المربي ورجل الإعلام والمرشد الديني ليستفيدوا منها في جهودهم وبرامجهم التربوية والإعلامية والإرشادية والوقائية، وضمان تعاون بقية مؤسسات المجتمع مع المؤسسات الثلاث التي تمثلها الأطراف الثلاثة موضوع حديث هذه الورقة مع زملائهم في المؤسسات التي يمثلونها ومع نظرائهم في المؤسسات الأخرى، لأنهم بدون هذا التعاون قد لا يستطيعون بجهودهم منفردين النجاح في مهمتهم، وتزويدهم بالمعلومات والاحصاءات والبيانات الدقيقة عن واقع الجريمة والانحراف في مجتمعهم، حتى يستطيعوا الاسهام في تغيير هذا الواقع، (لأن تغيير الواقع، أي واقع، لا يصبح ممكناً إلا بعد فهمه والتعرف عليه عملياً: التعرف على ثوابته ومتغيراته وعلى قوانينه التركيبية وقوانينه

السببية . وبعبارة أخرى إلا بعد جعله موضوعاً للعقل لا للعاطفة^(١)

ومن هذه المتطلبات أيضاً تعهد الأطراف الثلاثة بالتدريب والتثقيف المستمر لتجديد وتطوير معارفهم ومفاهيمهم ومدركاتهم حول الجريمة والانحراف والوقاية منها، وتطوير طرائقهم وأساليبهم ووسائلهم، وقياس العائد التدريبي، وتقويم نوعية ومحتوى برامج التدريب من أجل تطوير وتحسين هذه البرامج، وتعديل القوانين الوضعية بما يتفق والشريعة الاسلامية، والوصول إلى التشريع الجنائي الموحد على أساس أحكام الشريعة الاسلامية.

ثانياً : الدور المتميز لكل من المربي ورجل الاعلام والمرشد الديني في الوقاية من الجريمة والانحراف :

بعد تلك اللمحة البسيطة التي ألقيناها عن مفهوم الجريمة والانحراف والسلوك المنحرف، وعن مفهوم الوقاية من الجريمة والانحراف، وعن أهمية هذه الوقاية، وعن متطلبات نجاحها، وعن المؤسسات الاجتماعية التي لها امكانية الاسهام في هذه الوقاية، وعن الأفراد والأطراف الذين لهم امكانية الاسهام أيضاً في هذه الوقاية بعامة وعن المربي ورجل الاعلام والمرشد الديني بخاصة وعمما يجمع

١ - الدكتور عبدالباقي الهرماسي، (الثقف والبحث عن النموذج) في: الانتلجنسيا العربية (تحرير: الدكتور سعد الدين إبراهيم) عمان، الأردن: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨م، صفحة ٧٥.

هذه الأطراف الثلاثة من أهداف وغايات وواجبات ومسؤوليات وحقوق وعما يتطلبه نجاحهم في جهودهم الوقائية في مجال الجريمة والانحراف، فإنه يجدر بنا أن نفرّد كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة بكلمة مختصرة، تبين الدور المميز له في الوقاية من الجريمة والانحراف، بما لا يخرج عن الإطار العام السالف الذكر.

١ - دور المربي في الوقاية من الجريمة والانحراف :

لقد وصلت الورقة إلى نقطة ينبغي التحدث فيها بتخصيص أكثر عن دور كل طرف من الأطراف الثلاثة السالفة الذكر في الوقاية من الجريمة والانحراف.

فبالنسبة للطرف الأول منها وهو المربي، فإننا نعني به في هذه الفقرة مجرد من يعمل في مجال التربية والتعليم المقصودين من معلمين وأساتذة وموجهين ومرشدين واختصاصيين ومشرفين عاملين في مؤسسات التربية والتعليم المقصودين من مدارس ومعاهد وكليات وجامعات وغيرها مما أنشئ خصيصاً للتربية والتعليم، لأن الحديث عن المربي في عمومته وعن التربية في عمومها وعن المؤسسة التربوية في عمومها قد سبق في الفقرة السابقة من هذه الورقة.

وفي هذا الحديث عن المربي بمعناه الخاص، ينبغي الإشارة في نقاط موجزة إلى أهمية التربية المقصودة، وأهمية المدرسة كمؤسسة للتربية المقصودة، وأهمية المعلم أو المربي، والدور المتوقع من المعلم أو المربي بعامة، ودوره في وقاية من يعلمهم ويربّهم من الجريمة

والانحراف بخاصة، والصفات التي ينبغي أن يتحلّى بها ليضمن النجاح في مهمته، والتسهيلات والظروف الملائمة التي ينبغي أن تتوافر له لضمان نجاحه في مهمته.

أ - ان التربية المقصودة الصالحة هي خير أداة لتنمية الفرد والمجتمع معاً، فهي بالنسبة للفرد تعتبر أداة للكشف عن استعداداته وامكانياته ومواهبه وتفتيحها وتنميتها لتصبح ميولاً وقدرات ومهارات وعواطف وقيماً واتجاهات وعادات مرغوبة راسخة في السلوك، وهي السبيل لتمكين الفرد من أن يحيا حياته الحاضرة ويستمتع بها، وفي الوقت نفسه يعد نفسه لحياته المقبلة وما تتطلبه هذه الحياة المقبلة من معارف ومهارات واتجاهات، والتربية الصالحة - بما تهيئه للفرد من تنمية شاملة لكافة جوانب شخصيته ومن تنشئة صالحة وبناء وجداني روحي سليم وتهذيب خلقي وادماج اجتماعي واستقرار نفسي - هي خير سبيل لوقاية النشء والأجيال الصاعدة من الجريمة والانحراف. وهي بالنسبة للمجتمع تعتبر خير أداة لتنميته الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، وخير سبيل لارساء قواعد العلم والمعرفة والتقدم والاستقرار في ربوع المجتمع ولتحصينه ضد انتشار الجريمة والانحراف.^(١)

ب - والمدرسة هي المؤسسة أو الوحدة الاجتماعية التي ينتقل إليها الطفل بعد خروجه من الأسرة، فيستكمل فيها تنشئته

١ - ينظر كتابنا: دور التربية في بناء الفرد والمجتمع، الجماهيرية المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، ١٩٨٣، صفحة ٩ - ٥٤.

الاجتماعية ويواصل فيها مسيرة غموه . ولذا فإن دورها مرتبط
تمام الارتباط بدور الأسرة، ومكمل لدور الأسرة في التربية
والتوجيه والرعاية والوقاية من الجريمة والانحراف .

ج - والمعلم أو المربي هو عماد العملية التربوية، وأهم ركن من
أركانها، ويتوقف على صلاحه ونجاح بقية أركان
وعناصر العملية التربوية من منهج دراسي وكتاب مدرسي
وطريقة تدريس ووسيلة تعليمية وما إلى ذلك .

د - ودور المعلم أو المربي في المدرسة لا يقف عند توصيل المعلومات
إلى تلاميذه وطلابه وضبط النظام داخل الفصل الدراسي، بل
يتعدى ذلك إلى الاسهام في احداث التغيير المرغوب الشامل في
شخصيات تلاميذه وطلابه وتنمية قدراتهم ومهاراتهم وميولهم
واتجاهاتهم المرغوبة وفي اعدادهم لحياة جادة منتجة مستقرة، لأن
تسميته كمرب مشتقة من التربية التي لا يتحقق معناها الحقيقي
لدى الأفراد إلا إذا حدث تغير مرغوب في سلوكهم، فالتغير
المرغوب في السلوك هو المقياس الذي نحكم على أساسه بحدوث
التربية .

هـ - وجزء من مسئولية المربي تجاه من يتولى تربيتهم أن يسهم في
حمايتهم ووقايتهم من الجريمة والانحراف من خلال تربيتهم
الدينية والخلقية، وتهذيب وجدانهم، وتقوية إرادتهم ومعنوياتهم
ووازعهم الديني والخلقي وانتمائهم إلى مجتمعهم، وبعث الأمل
في نفوسهم، وشغل أوقات فراغهم بما ينفعهم وينفع مجتمعهم،
ومساعدتهم في التغلب على مشكلاتهم، وتنبيههم إلى ما فيه خير

الدين والأخرة وترغيبهم فيه ، وتنفيرهم عن كل ما هو ضار بعقيدتهم وصحتهم ، واكسابهم الولاء للفضيلة والحب للمعروف الحسن من الأعمال والتعلق بالنظام والاعتياد عليه ، وتنمية الفضائل الخلقية لديهم ، حيث ان الفضائل الخلقية - كما يقول ابن سينا في قانونه (أسمى من الفضائل العقلية ، لأن الجاهل بالعلوم لا يضر ، ولكن الجاهل بالآداب لا يتوقف ضرره . . .)

و - ودور المربي لا يقف عند تعليم وتربية تلاميذه وطلابه ووقايتهم من الجريمة والانحراف ، بل يتعدى ذلك إلى تربية المجتمع ككل ، لأنه رائد وقائد في مجتمعه ومسئول عن الاسهام في تنميته الشاملة وحماية معتقداته وقيمه وتقاليده الصالحة من الانتهاك لها والاعتداء عليها وفي وقاية أفراده عموماً من الجريمة والانحراف .

ز - وليستطيع المربي القيام بالدور المتوقع منه في مجال الوقاية من الجريمة والانحراف ، وفي تنمية طلابه وتنمية مجتمعه ، لا بد أن يتصف هو نفسه بالايمان القوي بالله والاستقامة والالتزام بتعاليم الدين وقيمه وأخلاقه وأن يترجم ما ينادي به إلى عمل بناء وسلوك في الحياة وقدوة صالحة ومعاملة طيبة مع الناس . وأن يتحلى أيضاً برجاحة العقل وعمق التفكير ، والثقافة الواسعة ، والتعمق في مجال تخصصه ، والاستقرار النفسي ، والشخصية القوية المؤثرة ، والروح الاجتماعية العالية ، والايمان بأهمية عمله ، وبالرسالة التربوية التي عليه أن يؤديها تجاه طلابه وتجاه مجتمعه وتجاه العلم ،

إلى غير ذلك من الصفات والخلال التي على المربي أن يتحلى بها ليكون جديراً بلقب المربي ويكون لجهده فائدة في الوقاية من الجريمة والانحراف .

ح - ورغم أهمية هذه الصفات الذاتية في نجاح المربي في تأدية دوره الوقائي في مجال الجريمة والانحراف ، فإنه لا بد أن يلقي تعاوناً ودعماً وتأييداً خارجياً من المؤسسة التربوية التي يعمل فيها ، ومن الجهات القائمة على النشاط التعليمي والنظام التعليمي في البلاد ومن المجتمع بصورة عامة ، لأنه بدون هذا التعاون والتدعيم والتأييد ، قد لا ينجح في أداء مهمته . ومن مظاهر هذا التعاون والتدعيم والتأييد الضروري لنجاح المربي في تأييد مهمته : تعاون البيت وأولياء أمور الطلاب ، وتعاون مؤسسات الرعاية والخدمة الاجتماعية في المجتمع ، وتعاون مؤسسات الوسط الثالث ، وتعاون القائمين على المؤسسات التعليمية والتربوية والعاملين فيها على وجه الخصوص من معلمين وأساتذة وباحثين وموجهين تربويين ومرشدين نفسيين وتربويين ومهنيين واجتماعيين ومشرفين رياضيين وثقافيين وفنيين وإداريين وغيرهم ، ومن مظاهر الدعم المطلوب للمربي : توفير النشاط المدرسي المتنوع والشامل الذي يسمح بمراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ في ميولهم واستعداداتهم وقدراتهم والذي يشغل أوقات فراغهم بمناشط نافعة ويسمح لهم ببناء علاقات ناجحة مع زملائهم ، وتوفير الخدمات المدرسية التي تساعد الطلاب على مواجهة وحل مشاكلهم المختلفة ، وتفريد التعليم بما يراعي الفروق الفردية في

كافة عناصر التعليم وعملياته، إلى غير ذلك من مظاهر الدعم المطلوب لتدعيم موقف المربي وتمكينه من القيام بدوره التربوي بنجاح.

وفي نهاية حديثنا عن المربي لا بد أن نشير إلى ما ذكرناه بخصوص واجباته وحقوقه والصفات التي ينبغي أن تتوفر فيه ومظاهر التعاون والتأييد التي يحتاجها للنجاح في مهمته التربوية وفي الاسهام في الوقاية من الجريمة والانحراف هو يمثل ما ينبغي أن يكون لا ما هو كائن بالفعل بالنسبة لواقع المربي العربي ولواقع التربية والتعليم في الوطن العربي، لأن هذا الواقع لا يزال بعيداً عما ذكرناه ويحتاج إلى وقفة جادة من المسؤولين عن التعليم في الوطن العربي ومن المربين والمعلمين أنفسهم الذين لا يعرف معظمهم أن من مسؤولياته التربوية الاسهام في الوقاية من الجريمة والانحراف.

٢ - دور رجل الاعلام في الوقاية من الجريمة والانحراف:

والاتصال بالأحداث وأفراد المجتمع عموماً لا يقتصر على المعلم أو المربي في المؤسسات التربوية والتعليمية والتدريبية والتأهيلية، بل يتعداه إلى أشخاص آخرين، سبقت الإشارة إلى بعضهم، ويأتي في مقدمتهم رجل الاعلام الذي له تأثير بالغ في سلوك ومفاهيم واتجاهات الأطفال والأحداث وأفراد المجتمع بعامه من خلال أجهزة ووسائط ووسائل الاعلام المختلفة من: إذاعة مسموعة، وإذاعة مرئية، وتسجيلات وأشرطة مسموعة ومرئية، وندوات ومناقشات

اذاعية، ومقالات وتحقيقات صحفية، واستطلاعات للرأي العام، ومقابلات مع المسؤولين في المؤسسات الأمنية والعسكرية ومع الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين ومع من تم شفاؤهم من بعض الأمراض الاجتماعية في التوعية لغيرهم، لأن الواحد منهم يتحدث عن تجربة شخصية، ويكون لحديثه تأثير بالغ في توعية جماهير وأفراد المجتمع. ومن هذه الوسائط الاعلامية والتثقيفية أيضاً: النشرات الاعلامية والتثقيفية والكتب التثقيفية، وأجهزة الفيديو وما يعرض من خلالها من أشرطة مرئية.

ومما يزيد من أهمية رجل الاعلام والوسائل الاعلامية في مجالات التثقيف العام والتعليم والتوجيه الاجتماعي وفي نقل المعلومات والاتجاهات والقيم والمؤثرات من جهة إلى أخرى، ومن فرد إلى آخر هو: انتشار استخدام وسائل الاعلام والاتصال الجماهيري على نطاق واسع في أغلب المجتمعات الحديثة، وبخاصة وسيلة الاذاعة المسموعة والمرئية التي أصبحت توجد في كل بيت تقريباً، في المناطق الحضرية والريفية على السواء. وأصبح ما يقضيه الطفل أو الشاب الذي لا يزال في مرحلة الدراسة النظامية أمام جهاز الاذاعة المسموعة والمرئية أكثر مما يقضيه في المدرسة، وجهاز الاذاعة المسموعة وجهاز الاذاعة المرئية (التلفاز) كلاهما سلاح ذو حدين، إما أن يكونا أداة توعية وتثقيف وتوضيح لأهمية الأمن للتنمية والعمران، وتعريف بالتشريعات والقوانين واللوائح التي تستهدف حماية الأمن ومكافحة الجريمة والانحراف وكشف عن أسباب الجريمة والانحراف وبيان

مدى تأثير الظروف الاجتماعية والاقتصادية غير الملائمة على دفع بعض الأشخاص إلى ارتكاب جرائم معينة، وبيان خطر مختلف الجرائم على أمن المجتمع وسلامة أفراده، وتوضيح والقاء الضوء على عناصر حدوث الجريمة الثلاثة التي تتمثل في وجود الميل أو الاستعداد لدى الجاني، وتوفير الهدف أو الضحية المناسبة، وعدم وجود مصادر الحماية الكافية والضرورية، وما إلى ذلك، وإما أن يكون أداة ترويج للجريمة وتشجيع لها ولو بطريقة غير مباشرة.^(١)

وكثير من الأسر في الأقطار العربية لا تكتفي بمجرد امتلاك المذياع أو التلفاز، بل تمتلك أيضاً ما يكملهما، وهو جهاز التسجيل الصوتي وجهاز الفيديو أو التسجيل المرئي. وبالنسبة للفيديو بالذات فإنه أخذ منذ بداية الثمانينات من هذا القرن ينتشر في الأقطار العربية. وقد كان انتشاره في هذه الأقطار بنسبة تفوق نسبة انتشاره في البلدان الصناعية، بما في ذلك البلدان التي تصنعه. إذ تشير البيانات والاحصاءات المتوافرة على مدى انتشار هذه الوسيلة الاعلامية في بعض البلدان الصناعية وفي بعض الأقطار العربية - إلى أن نسبة الأسر التي تمتلك أجهزة الفيديو في البلدان الصناعية الرئيسة قد

١ - ينظر: الاعلام والجريمة إعداد: محمد عبدالله سيدي ، مجلة الأمن والحياة، السنة الخامسة، العدد ٤٧ (يونيو - يوليو ١٩٨٦) صفحة ٩-١٩.

كما ينظر: الدكتور عبود السراج، (القواعد الدولية المتعلقة بجنوح الأحداث ومدى ملاءمتها للواقع العربي)، بحث ألقى في الندوة العربية نحو صيغة عربية لمعالجة ظاهرة جنوح الأحداث، سبقت الإشارة إلى هذه الندوة، صفحة ٣٤.

بلغت في أواخر عام ١٩٨٤م : (٤٣٪) في اليابان، و(٤٠٪) في المملكة المتحدة، و(٢٥٪) في ألمانيا الاتحادية، و(١٩٪) في الولايات المتحدة الأمريكية، و(١٥٪) في كندا، و(١٢٪) في فرنسا، و(٢٪) في إيطاليا.

أما في الأقطار العربية فقد كانت نسبة الأسر التي تمتلك أجهزة الفيديو في بعض الأقطار على النحو التالي : (٩٠٪) في المملكة العربية السعودية، و(٨٥٪) في الكويت، و(٨٠٪) في الامارات العربية المتحدة، و(٧٠٪) في قطر، و(٦٠٪) في البحرين، و(٥٥٪) في سلطنة عمان، و(٣٦٪) في لبنان، و(٢٠٪) في الأردن، و(١٦٪) في العراق، و(٣٪) في مصر.

والفيديو كغيره من وسائل الاتصال العامة المرئية، هو سلاح ذو حدين، إما أن يكون وسيلة تعليم وتثقيف وتدريب وتوعية وترفيه بريء، وإما أن يكون وسيلة لهو وقتل للوقت وهدم للقيم والأخلاق، وذلك حسب نوعية ما يعرض فيه وحسب ما يتوفر له من رقابة حازمة لمضامين أشرطته ولعملية استيراد وتسويق وتوزيع أشرطته. والذي يغلب على استعمال الفيديو في الأقطار العربية وفي البلدان النامية عموماً هو الاستعمال في مجالات التسلية والترفيه ومشاهدة الأشرطة والبرامج التي لا تعرضها الاذاعة المرئية الوطنية وذلك على خلاف ما عليه الحال في المجتمعات الصناعية التي يستخدم فيها الفيديو في التعليم واكتساب المعرفة وتطوير المهارات وصقل الخبرة وفي تسجيل البرامج المرئية المهمة لمشاهدتها في أوقات الفراغ.^(١)

١ - تنظر فوزية العطية، مرجع سابق.

وليستطيع رجل الإعلام القيام بدور فعال في بناء رأي عام
فاضل يساعد على تهذيب الأحاد ويحث على الخير والمعروف وينهى
عن الشر والمنكر، وفي رفع مستوى الوعي العام بين أفراد المجتمع
وفي تحقيق فهم أعمق وأشمل لمشكلات المجتمع، بما في ذلك مشكلة
الجريمة والانحراف، وفي ترسيخ القيم والاتجاهات الواقية من الجريمة
والانحراف، ينبغي أن يتصف بسعة الثقافة الاجتماعية والنفسية
والقانونية ذات العلاقة والفائدة في توجيه وتوعية الجماهير، وبحسن
الخلق والروح الاجتماعية العالية والالتزام بقضايا المجتمع،
وبالتخصص وعمق المعرفة وسعة الالمام في الفرع الاعلامي الذي
يتخصص فيه، حيث أن كل فرع من فروع الاعلام له خصوصياته
ويحتاج إلى دراسة متخصصة وتدريب متخصص وتعهد مستمر
بالتطوير والتحسين في محتوياته ومضامينه وفي طرائق وأساليب
ووسائل أدائه، ولاختلاف رجال الاعلام من مخططين واعلاميين
وواضعي البرامج الاعلامية واذاعيين وصحفيين وغيرهم في
استعداداتهم ومواهبهم الموروثة وفي مهاراتهم وخبراتهم وثقافتهم
العامة المكتسبة نجدهم يختلفون في تأثيرهم وفي الخطوة أو المركز
الأدبي الذي يتمتعون به في أوساط الشباب في المجتمع بعامة.

ويتوقف نجاح رجل الاعلام في القيام بدوره الاجتماعي بنجاح
أيضاً بالاضافة إلى تحليه بالصفات السالفة الذكر - على مدى ما
يضمنه ويوفره له المجتمع الذي يعيش فيه ويعمل فيه من حرية
مسئولة وملتزمة في الرأي والتعبير، ومن حصانات وظيفية معينة

تضمن له حرية القول والرأي الملتزمين، ومن وجود فلسفة وأهداف وسياسة اعلامية محددة تمتاز بمرونتها وشموليتها وتقدميتها، ومن قوانين تقديمية مرنة تستجيب لحاجات المجتمع وتراعي مصالحه، ومن رقابة واعية على ما ينشر ويستورد ويوزع من أشرطة وأغان وبرامج مسموعة ومرئية وكتب ومطبوعات بعامة وما إليها، ومن فرص للتعليم والتدريب المستمرين للثقيف العام والترقي المهني . كما يتوقف نجاح رجل الاعلام على مدى ما يلقاه من تعاون من زملائه في مختلف مجالات الاعلام ومن العاملين والقائمين على مختلف مؤسسات المجتمع ذات العلاقة بالتوعية الاعلامية، وفي مقدمتها: الأسرة، والمدرسة، ودور الاصلاح الاجتماعي، ونوادي ومراكز الشباب والكشافة، وما إلى ذلك، كما يتوقف نجاحه على تحسين أحوال المؤسسات التعليمية وزيادة جاذبيتها في نفوس من يتمنون إليها ورفع كفاءتها الداخلية والخارجية، وتوفير الامكانيات المادية والوسائل والمواد التي تساعد على تنفيذ أهدافه وبرامجه، وتنظيم الدورات التدريبية لرجال الاعلام، وبخاصة في مجال الاعلام الأمني والوقائي .

٣ - دور المرشد الديني في الوقاية من الجريمة والانحراف :

وثالث الأطراف الذي له دور بارز مهم في الوقاية من الجريمة والانحراف، هو المرشد الديني، سواء قام بدوره الارشادي والتوجيهي في المسجد أو في أي مدرسة دينية أخرى، أو في الاذاعة المسموعة أو في الاذاعة المرئية أو في غير ذلك من الأماكن والمواقع .

فالمرشد الديني هو أحد علماء الأمة وهداتها الذين كرمهم الله ورفع من شأنهم في كثير من المواقع في القرآن الكريم . ومن ذلك :
- قوله تعالى : ﴿ قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ﴾ (الزمر ٩) .

- وقوله تعالى : ﴿ يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ﴾ (المجادلة : ١١) .

وقوله تعالى : ﴿ وما يعقلها إلا العالمون ﴾ (العنكبوت ٤٣)

وقد ورد في السنة النبوية المطهرة وفي آثار السلف الصالح ، ما يفصل ويفند ما جاء به القرآن الكريم من تكريم وتقدير للعلماء الذين يفترض في المرشد الديني أن يكون منهم ، وما ورد في السنة النبوية المطهرة وآثار السلف الصالح في هذا الصدد :

- قوله ﷺ : (العلماء ورثة الأنبياء ، والأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً ، وإنما ورثوا العلم ، فمن أخذه أخذ بحظ وافر) رواه أبو داود والترمذي .

- وقوله ﷺ : (فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب) رواه أبو داود والترمذي .

- وقوله ﷺ : (إن مثل العلماء في الأرض كمثل نجوم السماء يمتدّ بها في ظلمات البر والبحر ، فإذا طمست النجوم يوشك أن تفضل الهداة) أخرجه أحمد .

- وقوله ﷺ : (خيار أمتي علماؤها .)

- وقوله ﷺ : (ان من الصدقة أن تتعلم العلم ثم تعلمه ابتغاء وجه

الله عز وجل) «أخرجه ابن ماجه بلفظ قريب .

- وقوله ﷺ : (من غدا إلى المسجد لا يريد إلا ليعلم خيراً أو ليتعلمه، كان كأجر معتمر تام العمرة . . .) الحديث .

ومن المأثور عن السلف الصالح في تأكيد فضل العالم الذي يقوم بتعليم وتوجيه الناس وارشادهم إلى الخير، قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : (موت ألف عابد قائم الليل صائم النهار، أهون من موت عالم بصير بحلال الله وحرامه) ذكره الجييطالي في قناطر الخيرات .

- وقول علي كرم الله وجهه : (العالم أفضل من الصائم القائم المجاهد، وإذا مات العالم ثلم في الاسلام ثلمة لا يسدها إلا خلف منه) ذكره الغزالي في الاحياء .

- وقول ابن عباس رضي الله عنهما : (معلم الناس الخير يستغفر له كل شيء حتى الحوت في البحر) ذكره الغزالي في الاحياء .

- ويقول الحسن البصري : (يوزن مداد العلماء بدم الشهداء) «ذكره الجييطالي في قناطر الخيرات» .

- وقول عبدالله بن المبارك : (صنفان من الناس إذا صلحا صلح الناس، وإذا فسادا فسد الناس، قيل من هم؟ قال : الملوك والعلماء . ذكره ابن القيم في اعلام الموقعين^(١) .

١ - ينظر كتابنا: من أسس التربية الاسلامية (الطبعة الثانية)، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، الجماهيرية، ١٩٨٢م .

وعلى الرغم من أن المرشد الديني ليس وحده في الميدان، ولا تقع عليه وحده مسؤولية الوقاية من الجريمة والانحراف، بل يشاركه كثيرون من أفراد المجتمع البارزين كما بينا سابقاً، فإنه ينبغي أن يكون له دور بارز في التوعية الدينية والخلقية والاجتماعية، وما يرتبط بذلك من أهداف وقيم واتجاهات مرغوبة يتوقع من المرشد الديني أن يسهم في تحقيقها أو ترسيخها.

ومن المهام والواجبات التي تدخل في وظيفة المرشد الديني وفي الدور المتوقع منه، والتي من شأنها أن تسهم - إذا ما تم القيام بها بفاعلية - بطريقة مباشرة وغير مباشرة في الوقاية من الجريمة والانحراف، هي المهام والواجبات التالية:

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونشر الوعي الديني والاجتماعي، وتوجيه الناس إلى ما فيه خيرهم وصلاحهم في الدنيا والآخرة، وتقديم النصح الواعي المخلص لأولي الأمر وعامة المسلمين، والاسهام في تقوية الوازع الديني والخلقي والاجتماعي لدى الناس، وتصحيح عقائد الناس ومفاهيمهم ومعلوماتهم الدينية، وبيان موقف الدين من مختلف القضايا والمشكلات الاجتماعية، بما في ذلك مشكلة الجريمة والانحراف، وتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية وزراعة المخدرات والاتجار فيها وتوزيعها، وبيان شمولية الشريعة الاسلامية لكل صغيرة وكبيرة في الحياة. يقول تعالى: ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء﴾ (الأنعام: ٨٣). ويقول جل شأنه: ﴿ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى

للمؤمنين ﴿النحل : ٨٩﴾ . وبيان أن الاسلام أيضاً وقى المجتمع من الجريمة والانحراف ، وكيف أصلت الشريعة الاسلامية المبدأ القائل : (الوقاية خير من العلاج) في قواعد عامة مثل : (لا ضرر ولا ضرار) و(درء المفسد مقدم على جلب المصالح) و(ما يؤدي إلى المحذور فهو حرام) و(ما لا يتحقق الواجب إلا به فهو واجب) ، و(من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه) وما إلى ذلك . ومن واجبات المرشد الديني أيضاً : رفع معنويات الناس وبعث الأمل والطمأنينة والاستقرار في نفوسهم ، ومحاربة الكفر والالحاد والمنكر والجريمة والفساد والظلم والطغيان المادي والفقر الذي يتعوذ منه الرسول الكريم في دعائه ويقرنه بالكفر عندما يقول عليه الصلاة والسلام : (اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقس) رواه الترمذي ، ويقول الإمام علي كرم الله وجهه في ذمه والتنفير منه : (لو كان الفقر رجلاً لقتلته) إلى غير ذلك من المهام والواجبات التي على المرشد الديني أن يتحمل مسئولية القيام بها .

والمرشد الديني عندما يقوم بهذه المهمات والواجبات يجد في نصوص كتاب ربه وسنة نبيه الكريم وآثار سلفه الصالح ما يدعوه إلى القيام بهذه المهمات والواجبات ويدعم موقفه ، فمن ذلك :

- قوله تعالى : ﴿ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً...﴾ «فصلت : ٣٣» .

- وقوله تعالى : ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾ «آل عمران : ١٠٤» .

- وقوله تعالى: ﴿المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر﴾ (التوبة: ٧١).

- وقوله تعالى في قصة لقمان: (وأمر بالمعروف وأنه عن المنكر واصبر على ما أصابك، إن ذلك من عزم الأمور) «لقمان: ١٧».

- وقوله ﷺ: (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته) الحديث، متفق عليه.

- وقوله ﷺ: (لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم).

- وقوله ﷺ: ﴿ما أتى الله عالماً علماً إلا وأخذ عليه من الميثاق ما أخذ على النبيين أن يبينوه للناس ولا يكتُمونه﴾ (رواه أبو نعيم في فضل العالم)،

- وقوله ﷺ: (لا تزولا قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع: عن عمره فيم أفناه، وعن علمه ماذا عمل فيه . .) «الحديث أخرجه الدارمي والترمذي باسناد صحيح».

- وقوله ﷺ: (من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً . .) «الحديث».

- وقوله صلى الله عليه وسلم: (كل كلام ابن آدم عليه لا له، إلا ثلاثة: أمر بمعروف، أو نهي عن منكر، أو ذكر الله تعالى) «أخرجه الترمذي وابن ماجه».

- وقوله ﷺ: (لتأمرن بالمعروف، وتنهون عن المنكر أو ليسلطن الله شراركم ثم يدعو خياركم فلا يستجاب لهم).

- وقوله ﷺ: (لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر، ولتأخذن على يد

الظالم، ولتأطره على الحق أطراً، أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض).

- وقوله ﷺ : ﴿من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان﴾ «متفق عليه» .
- وقوله ﷺ : (ما من رجل يكون في قوم يعمل فيهم بالمعاصي يقدر أن يغيروا عليه ولا يغيروا إلا أصابهم الله منه بعقاب قبل أن يموتوا) رواه أبوداود وابن ماجه .

ولينجح المرشد الديني في أداء مهامه وواجباته السالفة الذكر وفي الاسهام بالتالي في الوقاية من الجريمة والانحراف، لا بد له من الاتصاف بصفات وراثية ومكتسبة، فيكون من أهمها: الذكاء، وسرعة البديهة، وطلاقة اللسان وسلامة التعبير، وقوة الشخصية، والقدرة على جذب الآخرين والتأثير فيهم ومخاطبتهم على قدر عقولهم وحسب ما تقتضيه استعداداتهم وقابلياتهم ومستويات تعليمهم وثقافتهم وظروف الزمان والمكان الذي يعيشون فيه، والحكمة في التصرف بما يتناسب مع المواقف، حيث أنه من تعاليم الدين أن يخاطب الناس على قدر عقولهم : (خاطبوا الناس على قدر عقولهم)، ومن مآثور القول: (لكل مقام مقال)، كما لا بد للمرشد الديني من المام عميق وواسع بالعلوم الشرعية وبمقاصد الشريعة وقواعدها وأحكامها وفهم لكل ما يدعوا اليه ويعظ فيه، لأنه إذا نصب نفسه للوعظ والارشاد كان كمن أراد أن يقدم شيئاً وهو فاقده، (وفاقد الشيء لا يعطيه)، كما تقول الحكمة العربية، هذا بالاضافة إلى

تعريض نفسه إلى ذم الدين ونفيه كما يتبين من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة التي تحذر من الاقدام على أعمال التعليم والارشاد أو التوجيه بدون علم، وذلك مثل :

- قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ «الاسراء : ٣٦» .
- وقوله تعالى : ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكُذْبَ ، هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ . .﴾ «النحل : ١١٦» .

- وقوله ﷺ : (من سئل وأفتى بغير علم فقد ضل وأضل) «رواه البخاري» .

- وقوله ﷺ : (من أفتى بفتيا من غير ثبوت ، وفي لفظ بغير علم ، فإنما إثمه على من أفتاه) «ذكره العلوي في أدب المفيد والمستفيد» .

والمرشد الديني الصالح ينبغي أن يتحلى بالصدق والأمانة والرفق واللين والرحمة والحياء والتواضع وربط القول بالعمل إذا أراد أن ينجح في مهامه الارشادية ويكون لارشاده التأثير المرغوب في النفوس ، وقد جاء في نصوص الدين ما يحث على التحلي بهذه الصفات ، فقد ورد في السنة النبوية المطهرة قوله ﷺ : (من لا يرحم الناس لا يُرحم) رواه مسلم . وفي الأثر : (لا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر إلا من كان فيه خصال ثلاث : رفيق بما يأمر ، رفيق بما ينهى ، عدل بما يأمر ، عدل بما ينهى ، عالم بما يأمر ، عالم بما ينهى) . «ذكره أبو بكر الخلال»^(١) . ومما يحث على التحلي بخلق الحياء قوله

١ - ينظر: أبو بكر الخلال، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (دراسة وتحقيق عبد القادر أحمد عطا)، جدة : دار الاعتصام : ١٩٧٥ ، صفحة ٩٦ ، ٩٧ .

ﷺ: «كل دين خلق وخلق الاسلام الحياء» وقوله ﷺ: «الحياء خير كله»، وإذا ما تربى خلق الحياء في النفوس زاد الشخص وقاراً وسكينة رهيبة في نفوس الغير وكان الشخص ممن يألف ويؤلف.^(١) ومما جاء في الحث على ربط القول بالعمل:

- قوله تعالى: ﴿اتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون﴾ «البقرة: ٤٤».

- وقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون، كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون﴾ «الصف: ٢-٣».

- وقوله ﷺ: (تعلموا ما شئتم أن تعلموا، فلن يأجركم الله حتى تعملوا) «رواه الدارمي في سننه».

- وقوله ﷺ: (ويل لمن لا يعلم وويل لمن علم ثم لا يعمل ثلاثاً) «ذكره الخطيب البغدادي في اقتضاء العلم».

- وقوله الإمام علي كرم الله وجهه: (يا حامله العلم اعملوا به، فإن العالم من علم ثم عمل، ووافق علمه عمله...) «نقله الشاطبي في الموافقات، ج ١»^(٢)

- وقول عبدالله بن المعتز: (علم بلا عمل كشجرة بلا ثمرة)، وقوله أيضاً: (علم المنافق في قوله وعلم المؤمن في عمله).

١ - ينظر: محمد أبوزهرة، تنظيم الاسلام للمجتمع، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية (ب.ت) صفحة ٢٢-٢٣.

٢ - أبو اسحاق ابراهيم الشاطبي، الموافقات في أصول الاحكام (الجزء الأول) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة مكتبة صبيح، ١٩٦٩.

ومما يزيد من تأثير المرشد الديني ويزيد من قبول ما يعظ به وما يرشد إليه، أن يدعو الناس بالحسنى، وأن يتبع في دعوته سبيل التيسير والتسامح وبعث الأمل والتفاؤل، بدلاً من سبيل التشديد والتهيب. وله في كتاب ربه وآثار سلفه الصالح ما يحثه ويرغبه في السبيل الأول وينفره عن السبيل الثاني. فمن ذلك:

- قوله تعالى: ﴿أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة﴾ «النحل: ١٢٥».

- وقوله تعالى: ﴿ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين، ولا تستوي الحسنة ولا السيئة، ادفع بالتي هي أحسن، فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم﴾ «فصلت: ٣٣-٣٤».

- وقوله تعالى: ﴿لا يكلف الله نفساً إلا وسعها﴾ «البقرة: ٢٨٦».

- وقوله تعالى: ﴿قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق﴾ «الأعراف: ٣٢».

- وقوله تعالى: ﴿لا تيأسوا من روح الله، إنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون﴾.

- وقوله تعالى: ﴿قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله، إن الله يغفر الذنوب جميعاً، إنه هو الغفور الرحيم﴾.

- وقوله تعالى: ﴿وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى﴾ «طه: ٨٢».

- وقوله تعالى: ﴿فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه﴾ «المائدة: ٣٩».

- وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءاً أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفوراً رَحِيماً﴾

- وقوله ﷺ: (أحب إلى الله الخفيفة السمحة).

- وقوله ﷺ: (إن هذا الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه).

- وقوله ﷺ: (علموا ولا تعنفوا، فإن المعلم خير من المعنف).

- وقوله ﷺ: (إن الله سبحانه وتعالى يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل، حتى تطلع الشمس من مغربها)

- وقوله ﷺ: (ألا أنبئكم بالفقيه من الفقيه؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: من لم يقنط الناس من رحمته، ولم يؤسهم من روح الله، . . . (الحديث).

- وقوله ﷺ: (إن من أحب الأعمال إلى الله ادخال السرور على قلب المؤمن)

- وقوله ﷺ: (روحوا القلوب ساعة بعد ساعة، فإن القلوب إذا كلت عميت).

- وقول الإمام علي كرم الله وجهه: (إن للقلوب شهوات واقبالاً وادباراً، فأتوها من قبل اقبالها، فإن القلب إذا كره عمى)^(١)

والمرشد الديني الصالح لا يلجأ إلى كشف أستار الناس وفضح أخطائهم وانحرافاتهم على الملأ وبأسمائهم، بل يلجأ إلى الإشارة العامة بدون تخصيص شخص بعينه وإلى التعريض، حتى يتجنب

١ - محمد أبوزهرة، مرجع سابق، صفحة ١٨٧

الشخص المقصود أو الأشخاص المقصودين، والتعريض سنة من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كثيراً ما كان يقول في أحاديثه وخطبه : (ما بال أقوام يفعلون كذا ولا يفعلون كذا).^(١)

ومن النصوص الدينية التي تدعو المرشد الديني إلى أن يلجأ الى هذا الأسلوب :

- قوله تعالى : (إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة، والله يعلم وأنتم لا تعلمون) «النور» : ١٩.

- وقوله ﷺ : (من ستر عورة مسلم ستر الله عورته يوم القيامة) «أخرجه الحاكم والبيهقي» .

- وقوله ﷺ : (. . . . ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة) «رواه البخاري ومسلم» .

- وقوله ﷺ : (لا يستر عبد عبداً في الدنيا إلا ستره الله يوم القيامة) «رواه مسلم» .

بالإضافة إلى هذه الصفات، هناك صفات أخرى كثيرة ينبغي للمرشد الديني أن يتحلّى بها وينميها في نفسه لتصبح اتجاهات وعادات متأصلة في نفسه، فتكسبه احتراماً وتقديراً في أعين ونفوس الجماهير التي يتصدى لارشادها وتوجيهها وتجعل لارشاده معنى ومصداقية وتجعل منه قدوة حسنة يقتدى بها. ومن هذه الصفات

١- ينظر: أبوبكر الخلال، مرجع سابق، صفحة ١٠٠

الأخرى: القناعة، والزهد فيما في أيدي الناس، والصبر والشجاعة والاقدام، وقوة الارادة، والحزم، والاستقلالية في الموقف، إلى غير ذلك من الصفات التي يتطلبها نجاح المرشد الديني في الدور المتوقع منه والذي من جوانبه الاسهام في الوقاية من الجريمة والانحراف، وفي الكتاب والسنة وتراث الفكر الاسلامي ما لا يحصى من الشواهد الداعية إلى اكتسابها والتحلي بها.

والمرشد الديني مثله مثل المربي ورجل الاعلام، يحتاج لتأدية مهامه وواجباته السالفة الذكر، بالاضافة إلى الصفات السابقة - إلى التمتع بكافة الحقوق الضرورية وإلى التدعيم المادي والمعنوي وتوافر الامكانيات الضرورية التي تضمن له النجاح في مهامه وواجباته التي من بينها الاسهام في الوقاية من الجريمة والانحراف. ومن الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها المرشد الديني، حقه في الدخل أو المصدر الاقتصادي الذي يفي بحاجته المادية، وحقه في الأمن على ذاته وصحته وفي تأكيد كرامته واستقلاليتة وحرية الملتزمة في القول والرأي، وحقه في الاحترام والتقدير وفي توافر فرص امكانيات النجاح وما إلى ذلك من الحقوق.

ومن متطلبات نجاح المرشد الديني في تأدية مهامه وواجباته أيضاً: توافر الامكانيات المادية التي تسمح له بالحركة والتنقل في محيط عمله، وتوفير المناخ الاجتماعي والنفسي المدعم لموقف المرشد الديني والذي من مقوماته تأكيد العدالة الاجتماعية وازالة الفوارق الفاحشة بين الناس وتأكيد حرية وكرامة وأمن المواطن، ووجود سلطة حازمة

مدعمة لمواقف المرشد الديني حيث (إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن)، كما جاء في الحديث الشريف. كذلك من متطلبات نجاح المرشد الديني تعاون جميع الأطراف المعنية بتوجيه المجتمع وأمنه وتنميته معه ووجود رأي عام ناضج ومجتمع واع مثقف، وتوافر فرص التعليم المستمر والتدريب أثناء الخدمة وفرص التثقيف المستمر للمرشدين الدينيين، والاهتمام بالاعداد السابق لدخول المهنة بالنسبة للمرشدين الدينيين وتوفير المعاهد والكلليات الصالحة لاعدادهم الأولى وتدريبهم اللاحق، وحسن اختيار من يرشحون منهم لدخول هذه المعاهد والكلليات ولخول مهنة الارشاد الديني، وما إلى ذلك من متطلبات نجاح المرشد الديني في القيام بدوره الارشادي وبدوره في الوقاية من الجريمة والانحراف.

إلى هنا وصلت الورقة إلى عرض نظري عام لموضوعها بمتغيراته الثلاثة ويمثل هذا العرض في مجموعه ما ينبغي أن يكون، ولكن هل ما اقترحتة الورقة هو موجود بالفعل على أرض الواقع في الوطن العربي؟ إن الاجابة الموضوعية في هذا التساؤل تقتضينا أن نقول إن المربي العربي ورجل الاعلام العربي والمرشد الديني العربي لا يزالون في مجموعهم بعيدون في اعدادهم السابق وتدريبهم اللاحق وفي ثقافتهم وفي وعيهم بالدور المتوقع منهم في الوقاية من الجريمة والانحراف عن المستوى الأمثل والمرغوب، ولا يزالون بالتالي في حاجة إلى جهد كبير يبذل في تحسين مستواهم إعداداً وتدريباً وتوعية.

المراجع

- الدكتور عبدالقادر الزقل «مشكلة العلاقة بين الفقر والجريمة» في: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، مختصر الدراسات الأمنية للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب (الجزء الأول) الرياض: المركز، ١٩٨٦م.
- الدكتور عاطف عبدالفتاح عجوة «البطالة في الوطن العربي وعلاقتها بالجريمة» في: مختصر الدراسات الأمنية للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب (الجزء الأول)، الرياض، المركز، ١٩٨٦م.
- الدكتور عبدالمجيد محمود مطلوب، «الأصل براءة المتهم» في: المتهم وحقوقه في الشريعة الإسلامية. (الجزء الأول)، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٨٦م، صفحة ٢٠٤ - ٢٠٦.
- الدكتور عمر التومي الشيباني «دور التربية في وقاية الأحداث من الانحراف في الوطن العربي» قدم في الندوة العربية: نحو صيغة عربية لمعالجة ظاهرة جنوح الأحداث، التي عقدت بمدينة طرابلس، الجماهيرية، فيما بين (١٠-١٣ أكتوبر، ١٩٨٨م) صفحة ١١ - ١٧.
- الدكتور عمر التومي الشيباني: «دور التربية في بناء الفرد والمجتمع». الجماهيرية العربية الليبية: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، ١٩٨٣م - صفحة ٩ - ٥٤.

- الدكتور عمر التومي الشيباني: «الاتجاهات الحديثة في مفهوم التربية» (الطبعة الثانية)، الجماهيرية العربية الليبية: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، ١٩٨٢م.

- الدكتور عمر التومي الشيباني: «من أسس التربية الاسلامية» (الطبعة الثانية)، الجماهيرية العربية الليبية: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، ١٩٨٢م.

- الدكتور عبود السراج «القواعد الدولية المتعلقة بجنوح الأحداث ومدى ملأمتها للواقع العربي»، بحث ألقى في الندوة العربية: «نحو صيغة عربية لمعالجة ظاهرة جنوح الأحداث» التي عقدت بمدينة طرابلس، الجماهيرية، فيما بين (١٠-١٣ أكتوبر، ١٩٨٨م) صفحة ١١-١٧.

- الدكتورة فوزية العطية: «الفديو وجنوح الأحداث»، بحث ألقى في الندوة العربية نحو صيغة عربية لمعالجة ظاهرة جنوح الأحداث، التي عقدت في طرابلس، الجماهيرية، فيما بين (١٠-١٣ أكتوبر، ١٩٨٨م).

- الدكتور عبدالباقي الهرماسي «المثقف والبحث عن النموذج» في: الانتلجنسيا العربية. (تحرير: الدكتور سعد الدين إبراهيم)، عمان، الأردن، : منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨م صفحة ٧٥.

- طلعت أبوزهرة: «دور المؤسسات الدينية في مقاومة الانحراف ومنع الجريمة» في: السياسة الجنائية في التشريع الاسلامي (من سلسلة الدفاع الاجتماعي، العدد الرابع)، الرباط: المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، ١٩٨٢م.

- الدكتور محمد خلف، مبادئ علم الاجرام، (الطبعة الرابعة)،
مصراته: الجماهيرية العربية الليبية: الدار الجماهيرية للنشر
والتوزيع والاعلان، ١٩٨٦م صفحة ١٩ - ٢٨.
- الدكتور محمد عياط. «بعض الملامح البارزة لجنوح الأحداث
بالمغرب» بحث ألقى في: الندوة العربية نحو صيغة عربية لمعالجة
ظاهرة جنوح الأحداث التي عقدت بطرابلس، الجماهيرية، فيما
بين (١٠-١٣ أكتوبر، ١٩٨٨م).
- محمد أبوزهرة: «تنظيم الاسلام للمجتمع». القاهرة: مكتبة
الانجلو المصرية، (ب.ت)، صفحات: ٢٢، ٢٣، ١٨٧.
- مصطفى عبدالمجيد كاره: «التخطيط للتنمية وأثره على الوقاية في
الأحداث» بحث ألقى في الندوة العربية نحو صيغة عربية لمعالجة
ظاهرة جنوح الأحداث التي عقدت بطرابلس، الجماهيرية، فيما
بين (١٠-١٣ أكتوبر، ١٩٨٢م).
- الدكتور جعفر جواد الفضلي، «الأصل براءة المتهم في الشريعة
الاسلامية» في: المتهم وحقوقه في الشريعة الاسلامية (الجزء الأول)
الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ١٩٨٦م.
- أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي: «الموافقات في أصول الأحكام»
(الجزء الأول) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة:
مكتبة صبيح، ١٩٦٩م.
- أبوبكر الخلال: «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر». (دراسة
وتحقيق: عبدالقادر أحمد عطا)، جدة: دار الاعتصام، ١٩٧٥م،
صفحات: ٩٦، ٩٧، ١٠٠.

- «البطالة والجريمة والمعادلة الصعبة أمام المجتمعات المتقدمة والنامية»
(إعداد: عرسان عبداللطيف)، مجلة الأمن والحياة، السنة
السادسة، العدد ٦٤ أكتوبر ١٩٨٧م، صفحة: ٣٤-٤٥.
- «الاعلام والجريمة» (إعداد: محمد عبدالله سيدي)، مجلة «الأمن
والحياة»، السنة الخامسة، العدد ٤٧ (يونيو- يوليو، ١٩٨٦م)،
صفحة ٩ - ١٩.

